Journal Of the Iraqia University (76-5) August (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

دور القرائن المتصلة و المنفصلة في معالجة مشكلات الحديث: قراءة في تعليقات الغفاري علي الكتب الاربعة

الدكتور المشرف كوثر يوسفى نجف آبادى

ريم نجم عبد الله

جامعة كاشان ايران

The role of connected and disconnected evidence in addressing hadith problems: A reading of al-Ghaffari's commentaries on the Four Books

Supervisor: Kawthar Yousfi Najafabad

Reem Najm Abdullah

Kashan University - Iran

reemnajem96@gmail.com

kr.yusefi@ymail.com

المخلص

تُسلّط هذه الدراسة الضوء على المنهج النقدي والدرائي للمحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) في حواشيه على "الكتب الأربعة" (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، والاستبصار)؛ بهدف بيان آلياته التطبيقية في إعمال القرائن المتصلة والمنفصلة لدفع التعارض الظاهري وتوجيه مشكل الحديث.وتتحدد أهمية البحث في سدّ الفجوة التي خلّفتها **الدراسات السابقة**؛ إذ اقتصرت المدونات الأصولية السابقة على التنظير القواعدي للقرائن دون تنزيلها على حواشي المحققين، بينما وقفت الدراسات الترجمية عند الجانب الشكلي والبيبليوغرافي لجهود الغفاري في طباعة النسخ. ومن هنا، يجمع هذا البحث بين التأسيس الأصولي والممارسة النقدية الميدانية.واعتمدت الدراسة المنهج الاستقراء التحليلي عبر ثلاثة مباحث: تناول **الأول** الإطار المفهومي للمشكل والقرائن، واختص **الثاني** ببرهنة أثر القرائن المتصلة (السياقية والسندية) في كشف التصحيف والزيادة، بينما ركز **الثالث** على القرائن المنفصلة (القرآن، السنة المحكمة، والظروف التاريخية للتقية) للتوفيق بين الأحاديث.

وأهم ما انتهت إليه الدراسة:

- إن إعمال "القرائن المتصلة" يمنع انعقاد التعارض البدوي ويسترجع البنية الأصلية للخبر.
- إن جانباً كبيراً من "المشكل" يعود إلى آفات النساخ والتحريف الخطي في المخطوطات وليس إلى أصل الصدور.
- أن الغفاري قدم نموذجاً للمحدث الفقية الذي يُقدّم "الجمع العرفي" واستحضار البيئة التاريخية ومقامات الصدور على طرح الأحاديث أو إسقاطها.

الكلمات المفتاحية:مشكل الحديث ، القرائن الدلالية ، الشيخ علي أكبر الغفاري ، الكتب الأربعة ، الجمع العرفي.

Abstract:

This study examines the critical and analytical methodology of the scholar Sheikh Ali Akbar Al-Ghafari (d. 1425 AH) in addressing problematic Hadiths (*Mushkil al-Hadith*) and resolving apparent contradictions across the primary Shi'ite Hadith compendia known as "The Four Books" (*Al-Kafi*, *Man La Yahduruhu al-Faqih*, *Tahdhib al-Ahkam*, and *Al-Istibsar*). The research focuses on his practical application of both connected (*Muttasila*) and disjoined (*Munfasila*) contextual evidence.

The study addresses a distinct gap in the existing literature: whereas traditional studies in Islamic jurisprudence (*Usul al-Fiqh*) remained largely theoretical, and biographical accounts of Al-Ghafari focused primarily on his codicological and manuscript editing contributions, this research bridges theoretical framework with empirical textual criticism.

Adopting an inductive-analytical approach, the study is structured into three main sections:
1. The conceptual framework of contextual evidence and problematic Hadiths alongside Al-Ghafari's scholarly stature.
2. The empirical application of connected contextual clues—including textual syntax, situational conditions, and chain-of-transmission (*Isnad*) indicators—in identifying scribal corruptions (*Tashif*), interpolations, and omissions.
3. The reliance on disjoined contextual clues—such as the Quran, established Sunnah, rational certainties, and the historical circumstances surrounding political precaution (*Taqiyya*)—to achieve harmonious reconciliation (*Al-Jam' al-'Urfi*).

Key Findings:

- Connected contextual clues serve as the primary determinant of the text's actual intended meaning, demonstrating that isolating a narrative from its immediate context is the main cause of perceived contradiction.
- A significant portion of "problematic" narratives stems from scribal transmission errors and manuscript corruptions rather than the original issuance by the Imams.
- Al-Ghafari presents a model of a traditionist-jurist who systematically prioritizes contextual reconciliation and historical contextualization over the hasty rejection or dismissal of Hadith texts.

Keywords:
Problematic Hadith , Contextual Clues , Sheikh Ali Akbar Al-Ghafari , The Four Books , Harmonious Reconciliation.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، الميامين الذين جعلهم الله حججاً على خلقه، وترجماناً لوحيه، ونوراً يستضاء به في فهم الدين والشريعة.أما بعد؛فإن النص الحديثي في التراث الإسلامي يُعدّ المصدر الثاني للتشريع، والشارح الأكبر لمجمل القرآن الكريم. ولم يكن هذا النص الشريف صامتاً أو مجرداً عن بيئته الظرفية، بل صدر متجسداً في محاورة واقعية، ومحفوفاً بملابسات حافة، ومؤطراً بمحددات دلالية ومقامية لا ينفك عنها. ومن هنا، فإن القراءة العلمية الواعية للحديث تتطلب الخروج من إسار النظر السطحي لأحافير المفردات المعجمية، للوصول إلى الغوص في "**بنية القرائن**" التي صاغت مراد المعصوم (عليه السلام) وحددت اتجاه خطابه.لقد واجه تراثنا الروائي عبر التاريخ ظاهرة دقيقة عُرفت بـ "**مشكل الحديث**"؛ وهي تراءي التعارض الظاهري بين النصوص، أو غموض المعنى في بعض المتون نتيجة عوارض النقل والتجميع التاريخي، أو سقط النساخ، أو نسيان دواعي الصدور. وأمام هذه الظاهرة، لم تذهب المدرسة العلمية لمحدثي أهل البيت (عليهم السلام) وأصولييهم إلى رد النصوص أو طرحها شزراً، بل أسست لـ "**صناعة درائية وأصولية محكمة**" ترتكز على إعمال **القرائن المتصلة والمنفصلة** لرفع التعارض، وتوجيه المشكل، ورد الأفرع إلى أصولها الثابتة.وفي هذا المضمار النقدي والتطبيقي، يبرز اسم المحقق العلامة **الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله)** بوصفه طليعة من طليعات التحقيق الحديثي المعاصر؛ إذ لم تقف جهوده العلمية عند حدود الضبط الشكلي وتصحيح النسخ الخطية لـ "**الكتب الأربعة**" (*الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، والاستبصار*)، بل تعدتها إلى وضع حواشٍ وتعليقات نقدية ثرة، تجسد فيها الحس الأصولي والدرائي الفذ عبر توظيف القرائن بكافة أنواعها لفك الاستغلاق الحديثي.

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها الأكاديمية والحديثية من خِلال المرتكزات الآتية:

١. **الجمع بين النظرية والتطبيق:** الجسر المعرفي بين قواعد علم الأصول والدراية النظرية (المتعلقة بالقرائن والجمع العرفي) وبين الممارسة الميدانية النقدية التي وضعها المحقق الغفاري في حواشيه.

٢. **صيانة التراث الحديثي:** بيان كيف يسهم إعمال القرائن في صيانة الأخبار الشريفة من التسرع في إسقاطها أو ادعاء التناقض بينها، وإثبات أن كثيراً من المشكلات الحديثية تذوب بمجرد استرجاع سياقها التركيبي أو التاريخي.

٣. **إبراز المدارس التحقيقية المعاصرة:** الكشف عن القيمة الدرائية والنقدية لتعليقات الشيخ الغفاري على الكتب الأربعة، والتي اعتمدت عليها الأوساط العلمية والحوزوية دون أن تنال حقها من التحليل الأكاديمي الشامل.

مشكلة البحث وأسئلته

تتحدد مشكلة البحث الرئيسة في التساؤل المنهجي الآتي:

"كيف استثمر المحقق علي أكبر الغفاري آليات القرائن بشقيها المتصل والمنفصل في حواشيه على الكتب الأربعة لدفع التعارض الظاهري، ومعالجة مشكلات المتن والسند، والتوفيق بين الأخبار؟"

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المفهوم الأصولي والدلالي للقرائن ومشكل الحديث في مدرسة الدراية؟
- كيف استطاع الغفاري توظيف القرائن اللفظية والسياقية والحالية السندية للشف عن التصحيف وسقط النساخ؟
- ما دور القرائن المنفصلة (القرآن، السنة المحكمة، الظروف التاريخية للتقية، ومقامات الصدور) في تحقيق الجمع العرفي لدى الغفاري؟

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

على الرغم من كثرة النتاجات الأكاديمية التي تناولت علوم الحديث والأصول، إلا أن المطلع على الأدبيات السابقة يجد اتجاهين رئيسين:

١. **اتجاه تنظيري أصولي:** تناول القرائن والجمع العرفي بالقواعد الكلية المجردة (كما عند السيد محمد باقر الصدر والشيخ المظفر)، دون التطرق لتطبيقات محقق معاصر بعينه على المدونات الروائية.

٢. **اتجاه ترجمي وتوثيقي:** تناول شخصية المحقق الغفاري وجهوده في طباعة المخطوطات والضبط الشكلي للنصوص، دون الدخول في تحليل "منهجه النقدي والدرائي" الموزع في حواشيه.

- **الفجوة البحثية:** يأتي هذا البحث ليردم الفجوة المنهجية بين التنظير الأصولي والتطبيق الميداني، عبر اتخاذ حواشي الغفاري مدونةً تطبيقية نقدية تستكشف أثر القرائن في معالجة مشكل الحديث.

منهج البحث

سلك الباحث في هذه الدراسة **"المنهج الاستقرائي التحليلي"**؛ حيث يعتمد على استقراء حواشي وتعليقات المحقق الغفاري في أمهات الكتب الأربعة، واستخراج النماذج والشواهد الحديثية التي أعمل فيها القرائن، ثم تحليلها وفق الموازين الدرائية والأصولية المعترف بها في المؤسسات الأكاديمية.

المبحث الأول الإطار المفهومي للقرائن ومشكل الحديث وعناية الغفاري بها

تتأسس العملية النقدية والتفسيرية للنص الحديثي على فهمٍ عميق للمحددات الدلالية التي تُحيط بالرواية؛ إذ إن النص الشريف لا يُقرأ في معزلٍ عن بيئته اللفظية والمقامية التي صدر فيها. ومن هنا، كانت "القرائن"—بنوعيها المتصل والمنفصل—هي المفتاح المعرفي الرئيس الذي يعتمد عليه الفقيه والمحدث في استكشاف مراد المعصوم (عليه السلام)، وتعيين جهة الصدور، وفك الاستغلاق الذي قد يطرأ على بعض المتون[١]إن ظهور ما يُعرف بـ "مشكل الحديث"—وهو ما أوهم التعارض أو خالف القواعد العقلية أو النصية الثابتة—لم يكن وليد قصورٍ في النص ذاته، بل كان نتيجة عوارض تاريخية ونقلية؛ كالتجميع المتأخر، أو التصحيف، أو نسيان سياق الصدور ومقتضيات التقية. وأمام هذه المشكلات، نهض علماء الدراية والأصول بوضع مناهج محكمة لمعالجة هذا التعارض الظاهري، مستندين في ذلك إلى إعمال القرائن احترازاً من الإسقاط أو التأويل التعسفي[٢]وفي هذا الحقل التطبيقي، يبرز المحقق الشيخ **علي أكبر الغفاري (رحمه الله)** بوصفه أحد أساطين التحقيق المعاصرين الذين خدمة الكتب الأربعة (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار)؛ حيث لم تقتصر جهوده على ضبط المتون وتصحيح الأسانيد، بل تجعدت في حواشيه وتعليقاته درايةٌ دلالية متقنة وظفت القرائن بشقيها المتصل والمنفصل لدفع مشكلات الحديث وتوجيه فهم الروايات.

ولوضع القارئ في المداخل النظرية والتاريخية لهذه الدراسة، ينتظم هذا المبحث الأول عبر ثلاثة مطالب محكمة:

- **المطلب الأول:** الحقيقة الدراية والأصولية للقرائن (المتصلة والمنفصلة) وتصنيفاتها.
- **المطلب الثاني:** مفهوم "مشكل الحديث" ومناهج المحدثين والأصوليين في الدفع والحل.
- **المطلب الثالث:** التعريف بالمحقق علي أكبر الغفاري ومكانته التحقيقية على الكتب الأربعة.

---

(١) أصول الفقه، المظفر، محمّد رضا، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ، جـ ١، ص ١٣٢ – ١٣٦؛ دراسات في علم الدرّاية، الصدر، السيّد حسن، نجف: مطبعة الغري، ١٣٨٥هـ، ص ٤٥ – ٤٨.

(٢) مقباس الهداية في علم الدراية، المامقاني، عبد الله، تحقيق: محمّد رضا المامقاني، قم: مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤١١هـ، جـ ١، ص ١٨٥ – ١٩٢.

المطلب الأول: الحقيقة الدراية والأصولية للقرائن (المتصلة والمنفصلة) وتصنيفاتها

تُعدّ "القرينة" المرتكز الأعظم الذي تُبنى عليه عملية الاستنباط الفقهي والتفسير الحديثي؛ إذ إن الخطاب الشريف—بوصفه لساناً عربياً جرى على طريقة العقلاء في التفهيم والتفهم—لا يُؤخذ بعفويته السطحية دون مراعاة ما يحتف به من محددات دلالية ومقامية. وتزداد أهمية القرائن في تراث مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بالنظر إلى ظروف الصدور المتنوعة، وتفرق الروايات، والتدرج في بيان الأحكام.

وللوقوف على التأسيس النظري لهذا المفصل، يتناول هذا المطلب ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً: المفهوم الاصطلاحي للقرينة بين الأصوليين وأهل الدراية

تتفق كلمة علماء الأصول والدراية على أن "القرينة" في أصلها اللغوي مأخوذة من المقارنة والاقتران[١]. أما في الاصطلاح العلمي، فهي: **«كل ما يُوجب صرف اللفظ عن معناه المتبادر الابتدائي إلى معنى آخر، أو يُعيّن أحد الاحتمالات المترددة في النص، أو يُحدد نطاق المراد الجدي للمتكلم»**[٢].

ويفرق علماء الدراية بين مراتب الدلالة في النص الحديثي:

١. **الدلالة التصورية:** وهي انخلاق معنى اللفظ في الذهن بمجرد سماعه، وهي دلالة يفرضها الوضع اللغوي.

٢. **الدلالة التصديقية الأولى (الإرادة الاستعمالية):** وهي قصد المتكلم إخطار المعنى في ذهن السامع.

٣. **الدلالة التصديقية الثانية (الإرادة الجدية):** وهي كشف الخطاب عن المراد الواقعي والنهائي للشارع[٣].

وهنا يبرز دور القرينة؛ إذ إن وظيفتها الأساسية هي محاكمة "الإرادة الاستعمالية" لتصل بالفقيه إلى تحديد "الإرادة الجدية"، وتمنع من أخذ الظواهر السطحية على عواهنها قبل الاستيفاء الكامل لشرائط الفهم.

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ج ٥، ص ٧٥ – ٧٧ (مادة قرن).

(٢) أصول الفقه، المظفر، محمّد رضا، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ، ج ١، ص ١٣٤ – ١٣٨.

(٣) دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، الصدر، السيّد محمّد باقر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٤هـ، ج ١، ص ١٤٢ – ١٤٦.

ثانياً: القرائن المتصلة (ماهيتها، تصنيفاتها، وأثرها الأصولي)

تُعرّف القرينة المتصلة بأنها: **«القرينة التي تكتنف النص في صلب تكونه الدلالي، ولا تنفك عن الخطاب حال صدوره من الشارع»**[١].

وتتنوع القرائن المتصلة في النص الحديثي إلى عدة أصناف:

- **القرائن اللفظية المتصلة:** وهي أجزاء من التركيب الكلامي ذاته؛ كالوصف، والشرط، والاستثناء، والتقييد المباشر، أو السياق اللغوي الذي انتظمت فيه المفردة (كوجود أداة حصر أو تخصيص في نفس الخبر)[٢].
- **القرائن الحالية والمقامية:** وهي الظروف والملابسات الحافة بالمعصوم (عليه السلام) حال الحديث؛ كشخصية السائل، ومستوى عقله، أو البيئة التي قيل فيها الخبر، أو هيئة المتكلم ونبرته البيانية التي ينقلها الراوي.

الأثر الأصولي للقرائن المتصلة:

تتميز القرينة المتصلة بكونها **"تُهدم الظهور الابتدائي في غيرها"**؛ أي إن النص المحفوف بقرينة متصلة يولد منذ اللحظة الأولى منعقداً على المعنى المقيد بالقرينة. فلا ينعقد للفظ عمومٌ أو إطلاق أصلًا، بل يتشكل "الظهور المنجز" متأثراً بوجود تلك القرينة[٣].

ثالثاً: القرائن المنفصلة (ماهيتها، تصنيفاتها، وأثرها الأصولي)

أما القرينة المنفصلة فهي: **«كل دليل أو شاهد دلالي يصل إلى المكلف في زمن أو موضع منفصل عن النص الأصلي، دون أن يكون مقترناً به في مجلس الصدور»**[٤].

---

(١) كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، محمّد كاظم، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤٠٩هـ، ص ٢١٥ – ٢١٨.

(٢) دراسات في علم الدرّاية، الصدر، السيّد حسن، نجف: مطبعة الغري، ١٣٨٥هـ، ص ٥٢ – ٥٥.

(٣) أصول الفقه، المظفر، مصدر سابق، ج ١، ص ١٤٠.

(٤) كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، مصدر سابق، ص ٢٢٠ – ٢٢٣.

وتصنّف القرائن المنفصلة في الحديث الشريف إلى مظاهر متعددة:

- **القرائن النصية المنفصلة:** كأن يراد تخصيص عموم حديث معين بحديث آخر صدر في مجلس آخر، أو تقييد إطلاقه بنص قرآني محكم أو رواية أخرى.
- **القرائن العقلية والقطعية المنفصلة:** كاستحالة المعنى الظاهري للحديث لمخالفته للدليل العقل الفطري القطعي، أو لمنافاته لضرورة الدين والمذهب.
- **القرائن المقامية العامة المنفصلة:** كاستحضار ظروف التقية العامة، أو الشواهد التاريخية المحيطة بعصر الصدور، والتي تُكتشف من خلال تجميع أطراف الروايات المختلفة في الباب الواحد[١].

الأثر الأصولي للقرائن المنفصلة:

على العكس من القرينة المتصلة، فإن القرينة المنفصلة **"لا تمنع انعقاد الظهور الابتدائي للنص الأول"**؛ إذ ينعقد الكلام أولاً على ظهوره البدوي، ولكنه حين يصطدم بالقرينة المنفصلة يقدمها الفقيه بناءً على قواعد الجمع العرفي (تقديم الخاص على العام، والمقيد على المطلق)؛ لأن القرينة المنفصلة تصرف "الإرادة الجدية" دون أن تلغي "الإرادة الاستعمالية" الأولى[٢].

---

(١) مقباس الهداية في علم الدراية، المامقاني، عبد الله، تحقيق: محمّد رضا المامقاني، قم: مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام)، ط١، ١٤١١هـ، ج ١، ص ١٨٨ – ١٩٤.

(٢) دروس في علم الأصول، الصدر، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٨٠ – ٢٨٥.

المطلب الثاني: مفهوم "مشكل الحديث" ومناهج المحدثين والأصوليين في الدفع والحل

لا يُعدّ ورود التعارض الظاهري أو الاستغلاق المفهومي في بعض الأحاديث الشريفة طارئاً حديثاً، بل هو ظاهرة رافقت تدوين التراث الحديثي ونقله عبر الأجيال. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمامٍ واسع لدى علماء الدراية والأصول؛ نظراً لارتباطها المباشر باستنباط الأحكام الشرعية ومعرفة المقاصد الدينية.ولفك الخفاء المعرفي المحيط بهذه الأحاديث، ناهز العلماء الظاهرة بتأسيس منهج علمي يُعرف بـ "علم مشكل الحديث"؛ بغية دفع الشبهات، وتنقية الفهم الشريف من العوارض التفسيرية، واستخلاص المراد الجدي للمعصوم (عليه السلام).

وللإحاطة بالمعالم النظرية والإجرائية لهذا المطلب، ينقسم البحث فيه إلى ثلاثة محاور متكاملة:

أولاً: تحديد مفهوم "مشكل الحديث" ودواعيه التكوينية والنقلية

١. المفهوم الاصطلاحي:

يُعرَّف "مشكل الحديث" في اصطلاح المحدثين والأصوليين بأنه: **«الحديث الذي يغمض معناه، أو يوهم بظاهره منافاةً لمسلمات العقل المحكم، أو صريح القرآن الكريم، أو السنة القطعية، أو حديثاً آخر صح سندُه وشهد المعنى بخلافه»**[١].ويتميز "المشكل" عن "غريب الحديث"؛ إذ إن الغريب يتعلق بإبهام المفردة اللغوية لجفافها أو ندرة استعمالها، بينما يتعلق المشكل بالتركيب الدلالي والمعنى الكلي للحديث. كما يتقاطع المشكل مع "مختلف الحديث"؛ حيث يشمل الأخير التعارض بين روايتين، في حين يتسع المشكل ليشمل ما فيه تعارض مع العقل أو الأصول التكوينية والتشريعية[٢].

---

(١) مقباس الهداية في علم الدراية، المامقاني، عبد الله، تحقيق: محمّد رضا المامقاني، قم: مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤١١هـ، ج ١، ص ١٨٥ – ١٨٧؛ وينظر: تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، ص ١٤ – ١٨.

(٢) دراسات في علم الدرّاية، الصدر، السيّد حسن، نجف: مطبعة الغري، ١٣٨٥هـ، ص ٤٨ – ٥٢.

٢. دواعي نُشوء المشكل الحديثي:

ترجع أسباب الشبهة والإشكال في النص الحديثي إلى ظروف تاريخية ونقلية متعددة، منها:

- **ضياع القرائن الحالية والمقامية:** نتيجة الاقتصار على نقل المتن مجرداً عن بيئته التاريخية وظروف صدوره.
- **التقية وتعدد مستويات الخطاب:** مراعاةً لظروف البطش السياسي، أو تفاوت عقول السائلين ومستوياتهم الفكرية.
- **النقل بالمعنى والتصحيف:** وقوع السهو أو التحريف الشكلي من بعض الرواة والإنساخ المتأخر للكتب[١].

ثانياً: منهج المحدثين في التعاطي مع مشكل الحديث (التتبع والمقابلة)

اعتمَد أساطين المحدثين—لا سيما من علماء الإمامية كـ **الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)** في معاني الأخبار ومن لا يحضره الفقيه، و**الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)** في التهذيب والاستبصار—على مسلك نثري ونقدي يعتمد بالدرجة الأولى على "**التتبع الرواياتي وتجميد الظاهر الموهم**"[٢].

ويتجلى منهج المحدثين في الخطوات الآتية:

١. **جمع الطرق والأسانيد:** تتبع النسخ المختلفة للحديث الواحد لضبط التصحيفات، والوقوف على الزيادات والنقائص التي قد ترفع الإشكال.

٢. **المقابلة بين المتون:** إرجاع الحديث المشكل إلى الأحاديث الأصول الواضحة في الباب الواحد لتفسير مجمله بمحكمه.

٣. **التوجيه التاريخي والنسخي:** البحث عن القرائن التاريخية الحافة بعصر الصدور لمعرفة ما إذا كان الحديث صادراً لمصلحة التقية أو بيان حكم مخصص لواقعة عين[٣].

---

(١) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، الطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٩٠هـ، جـ ١، ص ٣ – ٦ (المقدمة).

(٢) معاني الأخبار، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ش، ص ١ – ٤ (مقدمة المحقق).

(٣) مقباس الهداية في علم الدراية، المامقاني، مصدر سابق، جـ ١، ص ١٩٠ – ١٩٣.

ثالثاً: القواعد الأصولية والدراية في معالجة الإشكال والجمع العرفي

إذا كان منهج المحدثين ينصب على استحضار الشواهد النقلية والمقابلات النصية، فإن مدرسة الأصوليين والدراية وضعت "صناعة أصولية" محكمة تتولى معالجة الإشكال عبر قواعد الدلالة والجمع العرفي؛ استناداً إلى القاعدة الذهبية: «**الجمع مهما أمكن أولى من الطرح**»[١].

وتنحصر المعالجة الأصولية لـ "المشكل" في المراتب الآتية:

١. **الجمع العرفي (تقديم القرائن الدلالية):**

وهي المرتبة الأولى التي يلجأ إليها الأصولي؛ إذ لا يُعدّ الحديثان متعارضين تعارضاً مستقراً إذا أمكن الجمع بينهما بأساليب المحاورة العرفية، مثل:

- تخصيص العام بالخاص.
- تقييد المطلق بالمقيد.
- حمل النص الظاهر على النص النصّي الصريح[٢].

٢. **إعمال القرائن الخارجية والحمل على التقية:**

إذا استقر التعارض الدلالي ولم يمكن الجمع العرفي، يتجه البحث الأصولي إلى تقييم جهة الصدور؛ فيُحمل الخبر الموافِق لمذاهب العامة أو البيئة السلطانية المقابلة على "التقية"، ويكون الخبر المخالف لهم هو المعتمد[٣].

٣. **التفاضل بالمرجحات والتوقف:**

في حال تكافؤ الأسانيد والتعارض المستقر دون إمكانية للجمع العرفي أو إسقاط جهة الصدور، يُصار إلى "المرجحات السندية والدلالية" (كأعدلية الراوي، وشهرة الفتوى). فإن تساوت جميع الشواهد، كان القرار الأصولي هو "**التوقف والأخذ بالاحتياط**" أو التخيير، صيانةً للنص الشريف عن الرمي بالبطلان عبثاً[٤].

---

(١) كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، محمّد كاظم، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤٠٩هـ، ص ٤٣٨ – ٤٤١ (مبحث التعادل والتراجيح).

(٢) أصول الفقه، المظفر، محمّد رضا، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ، جـ ٢، ص ٢١٠ – ٢١٥.

(٣) دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، الصدر، السيّد محمّد باقر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٤هـ، جـ ٢، ص ٣٢٠ – ٣٢٥.

(٤) كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، مصدر سابق، ص ٤٤٥ – ٤٥٠.

المطلب الثالث: التعريف بالمحقق علي أكبر الغفاري ومكانته التحقيقية على الكتب الأربعة

يُعدّ المحقق العلامة **الشيخ علي أكبر الغفاري (١٣٤٣ – ١٤٢٥هـ / ١٩٢٤ – ٢٠٠٤م)** قمةً من قمم التحقيق الحديثي في العصر الحديث، وركناً مكتملاً في خدمة التراث الروائي لمدرسة أهل البيت (عليهم السلام). فقد كرس بضعة عقود من عمره الشريف لمقابلة المخطوطات الحديثية، وتصحيح المتون، وتنقيح الأسانيد، حتى أضحت طبعاته وتحقيقاته للكتب الأصول هي العمدة والمعتمد لدى الفقهاء والمراجع والباحثين في الحوزات العلمية والجامعات الأكاديمية.

ولم تقف جهود الغفاري عند حدود "الضبط الشكلي" أو المقابلة بين النسخ، بل تعدتها إلى وضع حواشٍ وتعليقات دراية ونقدية فريدة اعتمدت على إعمال القرائن لفك مشكلات الأحاديث، وتوجيه المتون المشتبهة، وكشف التصحيف والتحريف.

ولإبراز معالم شخصيته المعرفية وقيمته التحقيقية، يتناول هذا المطلب ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً: السيرة المعرفية والنشأة العلمية للمحقق الغفاري

ولد الشيخ علي أكبر الغفاري في مدينة طهران عام ١٣٤٣هـ في أسرة علمية ودينية فاضلة[١]. ولعذوبة شغفه بالعلوم الدينية والحديث الشريف، التحق بالحوزات العلمية مبكراً، واستفاد من جملة من أساطين العلم والفكر والحديث في عصره، من أمثال:

- **آية الله ميرزا مهدي الإلهي القمشهي** (تلقى عليه العلوم العقيلة والتفسير).
- **آية الله الشيخ محمد طاهر التستري** (أخذ عنه علوم الحديث والدراية والرجال).
- **العلامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني** (صاحب *الذريعة*، الذي أجازه في الحديث وشهد له بالفضل والتبحر)[٢].

---

(١) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ، ص ١٠٨ – ١١٢.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الطهراني، آقا بزرگ، بيروت: دار الأضواء، ط٣، ١٩٨٣م، ج ١٦، ص ٢١٠ – ٢١٢.

وقد تميز الغفاري بدقة التتبع، والصبر الطويل على مقابلة النسخ الخطية النادرة، ويمتلك ذائقة رجالية ودلالية متقنة مكّنته من التمييز بين حركات الألفاظ وأوهام الإنساخ، حتى صُنّف بحق "محيي آثار آل محمد" في القرن الهادي عشر والهجري المعاصر[١].

ثانياً: الإنجاز العلمي: تحقيق "الكتب الأربعة" وأمهات الجوامع الحديثية

تُعتبر خدمة **"الكتب الأربعة"**—التي هي العمود الفقري للفقه والدراية الإمامية—المشروعَ العمريّ الأكبر للمحقق الغفاري؛ حيث تصدى لإخراجها بطبعات محققة وضبطٍ علمي دقيق أنهى بعقودٍ من الاضطراب والتصحيف المطبعي والنسخي[٢]:

١. **كتاب الكافي للشيخ الكليني (ت ٣٢٩هـ):** أخرجه في ثمانية أجزاء، بمقابلة على أقدم النسخ الخطية المعتمدة، مع وضع تعليقات مفصلة ترفع إبهام الأسانيد والمتون.

٢. **كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ):** أخرجه في أربعة أجزاء، وضبط أسانيده المقطوعة بإرجاعها إلى "المشيخة" وتوضيح طرق الصدوق.

٣. **كتابا تهذيب الأحكام والاستبصار للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ):** أسهم بإشرافه وتصحيحه وحواشيه النافعة في ضبط متونهما وتتبع السهو المادي الحاصل في أسانيدهما.

ولم يكتفِ بالكتب الأربعة، بل امتدت يداه التحقيقيتان لتشمل أمهات كتب الصدوق كـ (كمال الدين وتمام النعمة، معاني الأخبار، الخصال، عيون أخبار الرضا) وغيرها من أصول الحديث[٣].

ثالثاً: القيمة النقدية لتعليقاته ومكانته بين علماء الأعلام

لم تكن تعليقات الغفاري على الكتب الأربعة مجرد إشارات شكيلة تخريجية، بل كانت **"حواشيَ دراية ونقدية محكمة"** تجلت فيها الميزات الآتية:

- **كشف التصحيف السندي والمتني:** كان يستشعر العثرة في السند أو المتن بـ "حسّه الحديثي"، فيستحضر القرائن المتصلة والمنفصلة ليرهن على وقوع تصحيف من النساخ (كتغير اسم راوٍ أو سقط كلمة تُحيل المعنى)[٤].
- **إعمال القرائن لمعالجة مشكل الحديث:** كان يُفسر الحديث المشكل بجمع أطراف الروايات في الباب الواحد، أو بإرجاعه إلى الآيات القرآنية والسنة المحكمة، مدركاً ظروف التقية أو مقام الصدور.

• **اعتماد الأعلام على تحقيقاته:** نالت أعماله شهادات ثناء متواترة من كبار المراجع والأعلام؛ كـ آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، وآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، وآية الله السيد الميري الشبيري الزنجاني، الذين اعتمدوا طبعاته مرجعاً أصيلاً في الاستنباط والدروس العالية (الخارج)[٥].

---

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ ١، ص ٤ – ٨ (مقدمة المؤسسة).

(٢) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتصحيح: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، جـ ١، ص ٥ – ١٢ (مقدمة تصحيح الكتاب).

(٣) معاني الأخبار، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ش، ص ١ – ٣ (مقدمة المحقق).

(٤) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مصدر سابق، ص ١١٥ – ١٢٠.

(٥) تراجم الرجال والمعاصرين، الأعرجي، محمّد حسام، قم: دار التراث، ط١، ١٤٢٨هـ، جـ ٢، ص ٢٤٢ – ٢٤٨.

المبحث الثاني إعمال القرائن المتصلة في تعليقات الغفاري على الكتب الأربعة

يتطلب الانتقالُ من الأطر النظرية لعلوم الحديث والدراية إلى ساحة التطبيق العملي امتلاك درکٍ حديثي رصين يستشعر طبيعة النص الروائي وملابسات نقله؛ إذ إن القواعد الأصولية والدلالية تظل آليات صامتة ما لم يبعث فيها المحقق الحياة أثناء محاكمته للنص واستجلائه لمراد المعصوم (عليه السلام). وفي هذا السياق، تتجلى تعليقات الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) على "الكتب الأربعة" (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، والاستبصار) بوصفها مضماراً تطبيقياً رفيع المستوى لإعمال "القرائن المتصلة" في الدفع بالتعارض ومعالجة الإشكالات المتنية والسندية.

لقد أدرك الغفاري بحسّه التحقيقي الثاقب أن الرواية الشريفة لا تصدر في فراغ، بل تأتي وهي محفوفة بقرائن متصلة بصلب الخطاب—سواء أكانت لفظية تتعلق بتركيب الكلام وسياقه البياني، أم حالية مقترنة بظروف المجلس والسائل، أم سندية مرتبطة بطبقات الرواة وطرق النقل. ومن هنا، فإن إغفال هذه القرائن أو الاقتصار على قراءة المفردة بعزلة عن محيطها التركيبي غالباً ما يؤدي إلى التسرع في ادعاء التعارض، أو الوقوع في سوء الفهم، أو إقرار التصحيف والزيادة الشائعة التي وقعت في المخطوطات الخطية عبر العصور[١].وقد تميز منهج الغفاري في حواشيه بعدم الانقياد الشكلي لظواهر المتون كما دُوّنت في النسخ المطبوعة الممتلئة بالأخطاء المطبعية، بل كان يخضع النص لمشرط النقد العلمي المعتمد على استحضار القرينة المتصلة؛ ليعيد للحديث استقامته الدلالية، ويزيح عنه ما علق به من أوهام النساخ، أو يوجه معناه المشكل بما ينسجم مع المقاصد الشريفة والأصول الحديثية والثابتة[٢].وبغية الكشف عن هذا الصنيع التحقيقي وتتبع آلياته الميدانية في تعليقات الغفاري على الجوامع الحديثية الأربعة، جرى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية:

• **المطلب الأول:** القرائن اللفظية والسياقية المتصلة (بنية النص، التركيب، وتتبع التصحيف والزيادة والزيغ).
• **المطلب الثاني:** القرائن الحالية والمقامية المتصلة (سبب الورود، مقتضى الحال، وشواهد المتن المتصل).
• **المطلب الثالث:** الشواهد السندية المتصلة وأثرها في توجيه الفهم ومعالجة الإشكال.

---

(١) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، جـ ١، ص ١٥ – ١٩ (مقدمة المحقق)؛ من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ ١، ص ٦ – ١١ (المقدمة).

(٢) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ، ص ١١٨ – ١٢٢.

المطلب الأول: القرائن اللفظية والسياقية المتصلة (بنية النص، التركيب، وتتبع التصحيف والزيادة والزيغ)

يُمثل اللفظ والتركيبُ في الخطاب الحديثي الوعاءَ المباشر الذي يسكن فيه المعنى، والموجهَ الأول لتعيين مقاصد المعصوم (عليه السلام). ومن هنا فإن إعمال القرائن اللفظية والسياقية المتصلة يقع في رأس أولويات المحدثين والمحققين عند التعاطي مع المتون المشكلة؛ إذ إن كثيراً من الشبهات

التي أثيرت حول بعض الأحاديث لم تكن ناتجة عن خللٍ في أصل الصدور، بل نبعت من قراءةٍ مجتزأة لِلَفْظةٍ عُزلت عن بيئتها التركيبية، أو نتيجة عثرةِ قلمٍ سَهَا معها النسّاخ فسقَطت كلمة أو حُرّف حرفٌ فتغيّرت الوجهة الدلالية بأسرها.وقد تجلّى نضج المحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) في تعليقاته الموزعة على حواشي الكتب الأربعة في أنه لم يكن يكتفي بالوقوف الساكن عند ظاهر اللفظ المدون في المخطوطات التي بين يديه، بل كان يُخضع اللفظة لـ "**مشرط النقد السياقي والتركيبي**"؛ فيستجلي المعنى من اتساق البنية، أو يكتشف التصحيف الذي أصاب المادة اللغوية، أو يُسقط الكلمة الدخيلة التي زادتها أيدي النسّاخ خطأً فأحدثت الإشكال[١]ولإبراز هذا المسلك التطبيقي عند الغفاري، ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة محاور تحليلية:

أولاً: بنية النص وسياقه التركيبي في توجيه المعنى المشكل

يُقصد بـ "القرينة السياقية المتصلة" هنا: ذلك الربط التماوسكي بين أجزاء الجملة الواحدة أو الأفق الكلامي الذي انتظمت فيه الألفاظ؛ حيث تُسهم الأدوات، وأفعال الشرط، وأحرف العطف، وحروف الجر في تحديد المراد ودفع اللبس الوارد على ظاهر النص.وفي حواشي الغفاري على الكافي ومن لا يحضره الفقيه، نجد شواهد متعددة يعتمد فيها على "سباق الكلام وسياقه" لرد الرواية إلى استقامتها. ومن ذلك تعليقه على بعض روايات باب "حدود الصلاة" و"السهو"، حيث يلوح تعارضٌ ظاهري بين إطلاق النهي عن أمرٍ ما وبين التعديل الوارد في ذيل الخبر؛ فيبين الغفاري أن صدر الرواية مخرجٌ على سبيل الشك، بينما ذيلها الصريح يمثل "قرينة لفظية متصلة" تقيد العبارة الأولى وتصرفها عن إطلاقها الإشكالي[٢]ويرى الغفاري أن اقتطاع الجزء المشكل من الحديث وإفراده بالبحث دون ضمّ أول الكلام إلى آخره هو السبب المباشر الذي جَرّ بعض الشراح إلى ادعاء الاضطراب في المتن؛ في حين إن استقراء البنية الجملية المتكاملة يكشف عن تناغم الدلالة وزوال الإشكال من أساسه[٣].

---

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ ١، ص ٨ – ١٢ (مقدمة المحقق).

(٢) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، جـ ٣، ص ٣٤٢ – ٣٤٥ (حاشية كتاب الصلاة).

(٣) المصدر نفسه، جـ ٢، ص ١٨٠ – ١٨٣.

ثانياً: القرائن اللفظية حكماً على التصحيف والتحريف الخطي

التصحيف (وهو اشتباه الحروف وتغير النقط أو الخط مع بقاء صورة الرسم) من أعظم الآفات التي طرأت على التراث المخطوط؛ نظراً لقدم النسخ، وغياب التنقيط في بعض العصور، أو إجهاد النسّاخ. وكان للغفاري خِبْرةٌ فذة بـ "خطوط المخطوطات" و"تقارُب الرسوم اللفظية"، فكان يستعين بسياق الحديث اللفظي المعين للكلمة ليرهن على وقوع التصحيف.ومثال ذلك: ما نبه عليه في تعليقاته على كتاب التهذيب والكافي في جملة من الأحاديث الفقهية والحديثية التي وردت فيها ألفاظٌ تُوهم أشكالاً منافياً لأصول المذهب أو الحس اللغوي السليم. فعندما يمر برواية فيها لفظة تسبب إرباكاً أصولياً (كاستعمال فعل "وجَب" في موضع يتنافى مع حكم الاستحباب القطعي)، ينظر الغفاري في رسم الكلمة المجاورة والقرينة اللفظية المتصلة، فيكشف أن اللفظة أصلها "وَجُهَ" أو "وجّه" أو أن النقطة سقطت من النسّاخ، أو أن كلمة "تجزئ" صحّفت عن "لا تجزئ" أو العكس[١].إن الغفاري في هذه الممارسة لا يتخرّص بالرأي، بل يقدّم "**قرينة المقاربة اللفظية**" مؤكداً أن العقل واللغة والتراكيب المجاورة ترفض المعنى المدون، وأن إعادة الكلمة إلى أصلها التصحيفي السليم كفيلٌ برفع المشكلة وإعادة التوازن للنص الشريف دون حاجة للتكلف في التأويل[٢].

ثالثاً: السياق اللفظي المتصل وسيلةً لكشف الزيادة والدخيل في المتن

من مشكلات الحديث البارزة دخولُ بعض كلمات الشروح أو تعليقات الرواد في صلب المتن الأصلي؛ حيث كان بعض الرواة أو النسّاخ يكتبون توضيحاً مجاوراً للفظة غريبة على هامش الصفحة (الحاشية)، ومع تكرار النساخة يُدخل النسّاخ الجدد تلك الكلمة الهامشية في أصل النص، فيحدث التأرجح والإشكال.وقد أظهر المحقق الغفاري براعةً نادرة في تتبع هذه "الزيادات الدخيلة" عبر القرائن اللفظية؛ فإذا وجد كلمةً تُسبب إرباكاً في المعنى أو تجعل التركيب الكلامي ركيكاً لا يشبه بلاغة كلام المعصوم (عليه السلام)، عمد إلى الاستعانة بالقرائن اللفظية المجاورة وبمقابلة النسخ المخطوطة القديمة.ومن ذلك حواشيه الماتعة في كتاب من لا يحضره الفقيه؛ حيث يشار في حاشيته على بعض الأخبار إلى أن لفظة كذا: «ليست في أصل الخبر، وإنما هي تفسيرٌ صادر من بعض الرواة جُعل بين قوسين، فتوهم النسّاخ المتأخرون أنها من كلام الإمام (عليه السلام) فأدرجوها في المتن،

وهو ما أدى إلى وهم التعارض مع النص الآخر»[٣]. وحين يُسقط الغفاري هذه الزيادة بناءً على الشاهد اللفظي والنسخي، يستقيم الخبر ويرتفع الإشكال.

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٩٠هـ، ج ٢، ص ١١٥ – ١١٨ (الهامش).

(٢) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ، ص ١٢٢ – ١٢٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢١٠ – ٢١٤ (حواشي أبواب الحج والعمر).

المطلب الثاني: القرائن الحالية والمقامية المتصلة (سبب الورود، مقتضى الحال، وشواهد المتن المتصل)

إذا كانت القرائن اللفظية والسياقية تشكل الغلاف اللغوي المباشر للنص الحديثي، فإن "القرائن الحالية والمقامية" تُشكل الهالة الوجودية والظرفية التي وُلد في أحضانها الخطاب الشريف. فالنص الحديثي ليس مجرد تركيب لغوي مجرد يتسامى فوق الزمان والمكان، بل هو كلامٌ صادر من معصوم حكيم في لحظة تاريخية محددة، وموجه إلى سائلٍ بعينه أو جماعةٍ مخصوصة في ظروف سياسية أو اجتماعية أو نفسية ضاغطة[١]وقد نبه علماء الأصول والدراية إلى أن إغفال هذه الملابسات الحالية والمقامية هو السبب المباشر الذي أوقع كثيراً من الشراح في وهم "تضارب الأخبار"؛ إذ عمدوا إلى اقتطاع الإجابة الشريفة عن بيئتها التكوينية، وعاملوها معاملة "القانون المجرّد العام". وهنا تجلت الفرادة التحقيقية للمحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) في تعليقاته على الكتب الأربعة؛ حيث اعتنى باستحضار القرائن الحالية المكتنفة بالصدور—سواء أكانت مصرحاً بها في متن الرواية أم مستشفة من الظرف العام—لتفكيك مشكلات الأحاديث وتوجيه الروايات الظاهرة في التعارض[٢]ولإظهار كوامن هذا المسلك التطبيقي عند الغفاري، ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة محاور تحليلية:

أولاً: أسباب الورود وظروف الصدور بوصفها قرينة حالية محددة للمراد

يُقصد بـ "سبب الورود" الظرفُ الخاص أو الواقعة المحددة التي استدعت صدور الحديث من المعصوم (عليه السلام)، وهو يُعادل "سبب النزول" في علوم القرآن الكريم.وفي حواشي الغفاري التطبيقية على *الكافي* و*من لا يحضره الفقيه*، نجد إعمالاً ذكياً لهذه القرينة الحالية؛ فعندما يمر برواية يُوهم ظاهرُها حكماً مخالفاً للقواعد الأصولية أو الفتاوى المشهورة، يعمد إلى فحص "واقعة السؤال". ويبين الغفاري في حواشيه أن كثيراً من الأحكام المشكلة إنما صدرت من باب **"القضايا في وقائع أعيان"** (Case-specific rulings)، أي إنها فتاوى وتوجيهات خاصة بسائلٍ معين نظرًا لظروفه الجسدية، أو المالية، أو المكانية، وليست تشريعاً كلياً دائماً لعامة المكلفين[٣].ومن ذلك تعليقه على بعض روايات أبواب "الطهارة" و"المكاسب والبيوع"؛ حيث تلوح روايات تُشدد في شرطٍ ما أو تُسهل فيه على نحوٍ يناقض الأخبار الأخرى. فيلفت الغفاري النظر إلى أن الإمام (عليه السلام) كان يراعي في جوابه البيئة الجغرافية للسائل (كأن يكون السائل من أهل الكوفة حيث شح المياه أو شدة البرد، أو من أهل المدينة حيث السعة)، فتكون "القرينة الحالية المكانية" هي المفتاح المفسر لاختلاف لسان الخطاب ودفع التعارض الموهوم[٤].

---

(١) أصول الفقه، المظفر، محمّد رضا، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ، ج ١، ص ١٣٨ – ١٤٢؛ دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، الصدر، السيّد محمّد باقر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٤هـ، ج ١، ص ١٤٥ – ١٤٩.

(٢) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ، ص ١٢٠ – ١٢٤.

(٣) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، ج ٣، ص ٢١٠ – ٢١٥ (حاشية كتاب الطهارة).

(٤) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، ج ٣، ص ١٤٢ – ١٤٦ (حواشي أبواب التجارات).

ثانياً: مراعاة مقتضى الحال ومستوى السائل في التوجيه الحديثي

تنطلق المدرسة التفسيرية لأهل البيت (عليهم السلام) من المبدأ النبوي الأصيل: «إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ»[١]. وهذا الاقتضاء المقامي يجعل الإجابة الصادرة عن المعصوم متطابقةً مع السقف المعرفي والنفسي للسائل.وقد استثمر المحقق الغفاري هذا البُعد المقامي في تعليقاته العلمية؛ إذ أشار في موارد متعددة من *كتاب الكافي* (كتاب التوحيد وكتاب الإيمان والكفر) إلى أن بعض الروايات الواردة في الصفات الإلهية أو دقيق المسائل العقائدية التي يُظن فيها التعقيد أو الإشكال الدلالي، إنما صيغت بألفاظٍ تقريبية مراعاةً لمستوى الراوي الفكري، كي لا يقع في التشبيه أو التعطيل[٢].ويرى الغفاري أن المعصوم (عليه السلام) في هذه الموارد استخدم "**قرينة مقتضى الحال**"؛ ليعطي كل ذي حظ من العلم ما يحتمله قلبه. فحين يُقارن الباحث بين رواية وردت لهشام بن الحكم في دقيق الكلام، ورواية أخرى وردت لأعرابي بسيط في ذات الباب، يزول الإشكال والاضطراب بمجرد استحضار التمايز المقامي بين الشخصيتين[٣].

ثالثاً: شواهد المتن المتصل والقرائن المشهودة في مجلس الحديث

قد لا تقتصر القرينة الحالية على الظرف الخارجي المستنتج، بل ينقلها الراوي الدقيق في صلب المتن بوصفها "شواهد مشهودة" تعكس هيئة المتكلم أو إشاراته أو انفعاله؛ كأن يذكر الراوي: (فضحك الإمام)، أو (فأشار بيده إلى كذا)، أو (وكان ذلك في مسيرنا إلى الحج)، أو (وكان في المجلس رجل من العامة).وقد أبدى الغفاري في حواشيه على *تهذيب الأحكام* و*الاستبصار* عنايةً بالغة بهذه الشواهد المتصلة؛ مبنياً أن حركات المعصوم وإشاراته المرافقة للكلام تُعدّ "**قرائن مقامية جازمة**" تصرف اللفظ عن ظاهره الابتدائي.ففي الأحاديث التي صدرت في بيئة حذرة، يكتشف الغفاري من خلال نص الراوي: (وكان في البيت فلان) أو (فنظر الإمام إليّ وتبسم) أن الحديث صادرٌ لمصلحة "التقية" وتوقي الخطر السلاطيني[٤]. **وتكون هذه القرينة الحالية المشهودة داخل المتن هي الدليل القاطع على رفع اليد عن "الإرادة الجدية" للحديث، وحمله على التقية صيانةً لكرامة النص وأصالة المذهب**[٥].

---

(١) الكافي، الكليني، مصدر سابق، جـ ١، ص ٢٣ (كتاب العقل والجهل، ح ١٥).

(٢) المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٠٢ – ١٠٨ (حواشي كتاب التوحيد، باب أفعال الله وصفاته).

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، مصدر سابق، جـ ١، ص ١٢ – ١٥ (المقدمة).

(٤) تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٩٠هـ، جـ ١، ص ٢٤٥ – ٢٤٨.

(٥) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠هـ، جـ ١، ص ٨٨ – ٩٢ (الهامش).

المطلب الثالث: الشواهد السندية المتصلة وأثرها في توجيه الفهم ومعالجة الإشكال

لا ينفصل "السند" في الرؤية التحقيقية لنقد الحديث عن "المتن"؛ فالعلاقة بينهما ليست علاقة وساطة خارجية مجردة يقتصر دورها على تقييم الخبر بـ (الصحة) أو (الضعف)، بل إنَّ الإسناد بمكوناته ورجاله وطبقاته يُشكل "**بيئة متصلة بالنص**" تُلفت نظر الفاهم إلى مضامين المتن ومداليله التوجيهية. فالخبر الشريف يُقرأ في ضوء هوية راويه، وطبقته والبيئة العلمية التي ينتمي إليها، والتسلسل التاريخي لرجاله.وقد تجلت هذه القراءة التكاملية بين الإسناد والدلالة عند المحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) في تعليقاته على الكتب الأربعة؛ حيث أثبت أن كثيراً من الشبهات أو التعارضات الظاهرية في المتون تذوب بمجرد توظيف "القرائن السندية المتصلة". فبمشرطه الرجالي الدقيق، استطاع الغفاري ردَّ الأحاديث إلى أصولها الصافية عبر تصحيح التصحيف السندي، أو كشف السقط، أو استثمار هوية الراوي لتعيين جهة الصدور[١].

ولبيان شواهد هذا المسلك التطبيقي عند الغفاري، ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة محاور تحليلية:

أولاً: هويات الرواة في السند قرينةً متصلة على تعيين جهة الصدور

يُعدّ الوقوف على شخصية الراوي المباشر للإمام (عليه السلام) في سند الحديث من أهم الشواهد السندية التي تُعين على فهم اتجاه الحديث؛ فشخصيات أصحاب الأئمة لم تكن على حدٍّ سواء في الفهم، والجاه، والظروف الأمنية والمذهبية.وقد استثمر الغفاري هذه القرينة السندية في حواشيه على *الكافي* و*من لا يحضره الفقيه*؛ فعندما يمر بحديثٍ يُخالف الظاهر القواعد الاستنباطية، ينظر في السند المتصل ليتفحص اسم الراوي الأخير:

- فإذا وجد أن الراوي هو ممن عُرف بالتقية أو القرب من بلاط العباسيين أو العشائر العامة، جزم الغفاري بأن المتن صدر لمصلحة "**التقية وتوقي الضرر**"، فتزول غرابة الحكم ولا يُعدّ يعارض الروايات الأخر[٢].

(١) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ، ص ١٢٢ – ١٢٦.

(٢) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، جـ ٢، ص ٢١٨ – ٢٢٢ (حواشي كتاب الإيمان والكفر).

- أما إذا كان الراوي من أساطين الفقهاء والمتكلمين (كزرارة بن أعيان، أو محمد بن مسلم، أو هشام بن الحكم)، فإن الغفاري يعاطي المتن بوصفه صريحاً في بيان "**الحكم الواقعي أو الدقيقة الكلامية**"؛ نظراً لمكانة هؤلاء ومحرميتهم في استيعاب المكرور والخاص من كلام الأئمة[١].

ثانياً: معالجة التصحيف والسقط السندي وأثره في رفع اضطراب المتن

من الدقائق التحقيقية التي تميز بها الغفاري استشعاره للحظة التي يقع فيها سقطٌ أو تصحيف في السند المتصل، وكيف ينعكس ذلك الخلل السندي مباشرةً على فهم المتن وإحداث الإشكال فيه.ومثال ذلك: أن يقع سقطٌ لكلمة "(عن أبيه)" في السند، فيتراءى للقارئ أن الراوي يروي عن الإمام الصادق (عليه السلام) مباشرة، بينما هو في حقيقة الطبقة يروي عن الإمام الباقر (عليه السلام). هذا الانزلاق الطبقي السندي قد يجعل الحكم المذكور في المتن يبدو متناقضاً مع الفتاوى المنقولة عن الصادق في تلك الفترة.وفي حواشيه على تهذيب الأحكام والاستبصار، يقدم الغفاري تطبيقاتٍ محكمة لإصلاح السند؛ فيقول في مواضع متعددة ما مضمونه: «وقع في هذا السند سقطٌ بنسخ النساخ؛ والصواب سقط فلان بين فلان وفلان، وبإصلاح السند يتبين أن الحديث ليس مروياً في مقام كذا، بل هو متابعة لرواية الباب السابقة، فيرتفع التهافت الموهوم بين المتنين»[٢]. وبإصلاح الحلقة السندية المفقودة، تعود الاستقامة الدلالية للمتن دون حاجة لتكلف التأويلات الباردة[٣].

ثالثاً: اعتبار طبقات الرواة والمدارس الحديثية (الكوفية والقمية) في تفسير النص

لم تكن المدارس الحديثية المبكرة (كالمركزيّين الرئيسين: الكوفة وقم) متماثلةً تماماً في منهجية تلقي النص ونقله؛ فقد تميزت المدرسة الكوفية بالتعاطي مع الروايات التحليلية والمرنة في ظروف الحصر، بينما تميزت المدرسة القمية بالشدة والاحتياط الجازم في نقل المتون.

وقد وظف الغفاري "القرينة الطبقية والمدرسية" المكتنفة بأسانيد الكتب الأربعة؛ فعندما يجد تعارضاً بين روايتين في بابٍ واحد من أبواب الفقه (كأبواب السهو في الصلاة أو الحدود):

- ينظر في سند الرواية الأولى فيجد رجاله كوفيين، وينظر في سند الثانية فيجد رجاله قميّين.
- فيعلل الغفاري الاختلاف في تعليقاته بأن الرواية الأولى وردت لتبيان "**المرخصة والرخصة الشرعية**" الملائمة لظروف الكوفة، بينما جاءت الرواية الثانية متضمنة لـ "**طريق الاحتياط والاستحباب**" الذي درج عليه محدثو قم[٤].

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ ١، ص ١٤ – ١٨ (المقدمة).

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٩٠هـ، جـ ٣، ص ٨٨ – ٩٢ (الهامش).

(٣) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠هـ، جـ ٢، ص ١٤٠ – ١٤٥.

(٤) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، مصدر سابق، جـ ٢، ص ٨٥ – ٨٩ (حواشي أبواب الصوم والاعتكاف).

المبحث الثالث إعمال القرائن المنفصلة في معالجة المشكل والتوفيق بين الروايات

إذا كان المبحث السابق قد انصبّ على استكشاف القرائن المتصلة التي تكتنف النص الحديثي في صلب تكونه التركيبي والمقامي، فإن حركة التحقيق والدراية لا تقف عند الحدود الداخلية للخبر المفرد؛ إذ إن الشريعة الإسلامية بكل مصادرها النصية تُشكل منظومةً معرفية متكاملة يُفسر بعضها بعضاً، ولا يمكن التعاطي مع الرواية الشريفة بوصفها جزيئةً معزولة عن محيطها التشريعي العام[١].

ومن هنا، تبرز الحاجه إلى "القرائن المنفصلة"—وهي تلك الأدلة والشواهد الخارجية التي تستقل عن مجلس صدور الحديث الأول، ولكنها تتكامل معه لتوجيه مراده الجدي، أو رفع التعارض الظاهري الذي قد يقع بينه وبين غيره من الأخبار. فالقرينة المنفصلة تُمثل المعيار الأعلى الذي يُحاكم

إليه الحديث المشكل؛ سواء أكانت هذه القرينة نصاً قرآنياً محكماً، أم سنةً قطعية قائمة، أم أصولاً عقلية وتكوينية جازمة، أم قواعد دلالية تُتيح الجمع العرفي بين الأحاديث (كالخاص والمقيد)، وصولاً إلى فهم ظروف التقية ومقتضيات البيئة التاريخية التي أحاطت بحركة الأئمة (عليهم السلام)[٢].

وقد تجسد هذا الفهم الشمولي عند المحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) في تعليقاته الحافلة على "الكتب الأربعة" (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، والاستبصار)؛ إذ لم يتوقف عند محاكمة الظواهر اللفظية لكل حديث على حدة، بل كان يزن الرواية بميزان القرآن الكريم، ويضم الأخبار المتفرقة في الباب الواحد إلى بعضها، ويستحضر التاريخ التشريعي ومقامات التنزيل، ليدفع الشبهات، ويوثق صلة الفروع بالأصول، متجنباً الرمي بالبطلان أو الإسقاط السريع للأحاديث.وللوقوف على الآليات التطبيقية التي استخدمها الغفاري في إعمال القرائن المنفصلة والتوفيق بين المأثورات، انتظَم هذا المبحث في ثلاثة مطالب رئيسة:

- **المطلب الأول:** القرائن القرآنية والسنة المحكمة والضرورات التكوينية عند الغفاري.
- **المطلب الثاني:** القرائن المنفصلة في التوفيق الدلالي (التخصيص، التقييد، والجمع العرفي بين الأحاديث).
- **المطلب الثالث:** مراعاة ظروف الصدور (مقام التقية والتنزيل) واستحضار البيئة التاريخية للحديث.

---

(١) دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، الصدر، السيّد محمّد باقر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٤هـ، جـ ١، ص ٢٨٠ – ٢٨٤؛ أصول الفقه، المظفر، محمّد رضا، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ، جـ ١، ص ١٤٠ – ١٤٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ ١، ص ٩ – ١٤ (مقدمة المحقق)؛ مقباس الهداية في علم الدراية، المامقاني، عبد الله، قم: مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤١١هـ، جـ ١، ص ١٨٨ – ١٩٢.

المطلب الأول: القرائن القرآنية والسنة المحكمة والضرورات التكوينية عند الغفاري

يقتضي المنهج العلمي الأصيل في نقد المتون الحديثية عدم أسر النص الروائي داخل أطره اللفظية الخاصة، بل عرضه على الموازين الكلية للشريعة والوجود. وتأتي "القرائن المنفصلة المستقلة"—وفي مقدمتها النص القرآني، والسنة القطعية المحكمة، والقواعد العقلية والتكوينية الثابتة—بوصفها المعيار الأسمى الذي يُحاكم إليه الحديث عند ورود الشبهة أو وهم التعارض. فالخبر الظني الصدور أو الدلالة لا يملك زِمام الصمود أمام القرينة القطعية المنفصلة، بل يخضع لها إما بالتحوير الدلالي (عبر الجمع العرفي) وإما بالإسقاط والتأويل.وقد استحضر المحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) هذه الموازين الكلية في تعليقاته النقدية على "الكتب الأربعة"؛ إذ ينطلق من مبدأ كلي مفاده: أن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) هُم ترجمان القرآن، وحاشا لحديثهم أن يناقض محكم الكتاب، أو يصادم المسلمات التكوينية، أو ينفك عن الأصول القطعية المأثورة عنهم[١]وللوقوف على آليات هذا المسلك النظري والتطبيقي عند الغفاري، ينتظم هذا المطلب عبر ثلاثة محاور تحليلية:

أولاً: القرآن الكريم بوصفه القرينة المنفصلة الحاكمة (عرض الحديث على كتاب الله)

يُشكل العرض على القرآن الكريم أصلًا درائياً ثابتاً أسسه أهل البيت (عليهم السلام) بقولهم: «مَا جَاءَكُمْ عَنَّا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ نَقُلْهُ»[٢]. وتتجاوز هذه القاعدة المفهوم السطحي لإسقاط الخبر، لتصبح آلية "توجيه وتفسير" عبر اعتبار النص القرآني **"قرينة منفصلة محاكمة"** تُحدد نطاق المراد الجدي للرواية.وفي حواشي الغفاري على الكافي ومن لا يحضره الفقيه، نجد إعمالاً حثيثاً لهذا الأصل؛ فعندما يمر بحديث يُوهم ظاهره تخصيص أصلٍ قرآني كلي أو مخالفته، يستدعي الآية المحكمة بوصفها شاهدًا منفصلًا يُعيد النص الروائي إلى مجراه الصحيح.

---

(١) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، جـ ١، ص ٨ – ١٢ (مقدمة المحقق).

(٢) وسائل الشيعة، الحر العاملي، محمّد بن الحسن، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم: ط١، ١٤٠٩هـ، جـ ٢٧، ص ١١٠ (باب ٩ من أبواب صفات القاضي، ح ١٤).

ومثال ذلك: تعليقاته على الروايات الواردة في أبواب صفات الباري سبحانه، أو أحكام المواريث والحدود؛ إذ يلفت الغفاري النظر إلى أن أية رواية تُوهم التشبيه أو الحيز المكانية للذات الإلهية هي روايةٌ يصادم ظاهرها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فتكون الآية قرينةً منفصلة جازمة تُوجب حمل الخبر المروي على الكناية أو التأويل السائغ، أو الحكم عليه بالتصحيح والتصحيف النسخي[١].

ثانياً: درء الإشكال بدلالة السنة المحكمة والأصول الروائية الثابتة

تتمثل "السنة المحكمة" في تلك المجموعة المتواترة والمقطوع بها من أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام)، والتي تلقتها الأمة أو الطائفة بالقبول، وأضحت من ضرورات المذهب والتشريع. وتعمل هذه السنة المحكمة بوصفها "**قرينة منفصلة شارحة**" للأخبار الآحاد التي يطرأ عليها الإبهام.وقد اعتمد الغفاري هذا المسلك في حواشيه على تهذيب الأحكام والاستبصار؛ فعندما يواجه حديثاً مفرداً يُخالف القواعد المستقرة في أبواب الصلاة أو الحج، لا يتسرع في طرحه، بل يعمد إلى مقابلة هذا المتن المشكل بـ "محكمات الباب".ويبين الغفاري أن الخبر المشكل يجب أن يُقرأ في ضوء "المعالم العامة للسنة"؛ فإذا ورد خبر بلسان النهي الجازم عن أمرٍ أجمعت الأخبار المتواترة على جوازه أو استحبابه، يستدل الغفاري بالسنة المحكمة كقرينة منفصلة تقتضي حمل النهي في الخبر الفردي على "الكراهة" أو "الإرشاد"، وبذلك يتحقق التوافق بين أطراف السنة الشريفة دون إهدار للخبر[٢].

ثالثاً: الضرورات التكوينية والعقلية في نقد المتون الموهمة

لا تقتصر القرائن المنفصلة على النصوص النقلية (كتاباً وسنة)، بل تتسع لتشمل "**البراهين العقلية والقطعيات التكوينية**"؛ إذ إن الشريعة الحقّة لا تأتي بما يحيله العقل الصريح، ولا بما يصادم الواقع التكويني المشهود.

---

(١) الكافي، الكليني، مصدر سابق، جـ ١، ص ١٠٤ – ١٠٩ (حواشي كتاب التوحيد).

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٩٠هـ، جـ ٢، ص ١٨٢ – ١٨٦ (الهامش).

وقد أظهر الغفاري حسّاً نقدياً عالياً في حواشيه، رافضاً الخضوع للظواهر الروايتية التي تخالف الحقائق العلمية والتكوينية الثابتة. فعندما يمر بروايات تتضمن إشارات إلى قضايا تكوينية أو تاريخية أو طبية يُوهم ظاهرها الاستحالة أو منافاة الواقع التكويني القطعي، يُبين الغفاري أن النص إما أن يكون:

١. صادرًا بلسان "الرمز والمجاز" الذي يفهمه أهل اللسان ولا يُحمل على ظاهره المادي البسيط.

٢. أو أنه مما دخله التصحيف والتحريف من قِبل الرواة الذين لم يستوعبوا دلالة الكلام فنقلوه بالمعنى بحسب أفهامهم القاصرة[١].

ويؤكد الغفاري أن "القطع العقلي والتكويني" يمثل قرينة منفصلة لا تقبل التشكيك، وأي ظاهرة روائية تخرق هذا المحكم العقلي يجب إما توجيهها درائياً وإما رد علمها إلى أهلها (عليهم السلام)، صيانةً للدين عن الخرافة والشبهة[٢].

المطلب الثاني: القرائن المنفصلة في التوفيق الدلالي (التخصيص، التقييد، والجمع العرفي بين الأحاديث)

تُعدّ آليات الجمع الدلالي بين النصوص المتعارضة من أرقى قواعد الصناعة الأصولية والدراية لدى المحدثين؛ إذ إن وقوع التعارض الظاهري بين الأحاديث الشريفة يحتم الاستعانة بـ "**القرائن المنفصلة**" التي تقضي القواعد العرفية بتقديمها. ومردّ ذلك إلى أن الشارع الحكيم جرى على طريقة العقلاء في المحاورة؛ فقد يرسل حكماً عاماً أو مطلقاً في موطن، ثم يورد تخصيصه أو تقييده في موطن آخر منفصل، مراعاةً لتدرج التشريع أو اختلاف ظروف السائلين[٣].

---

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ ١، ص ١٨ – ٢٢ (المقدمة).

(٢) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ، ص ١٢٤ – ١٢٨.

(٣) دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، الصدر، السيّد محمّد باقر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٤هـ، جـ ١، ص ٢٨٢ – ٢٨٦؛ أصول الفقه، المظفر، محمّد رضا، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ، جـ ١، ص ١٤٢ – ١٤٦.

وقد اتخذ المحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) من قواعد "التخصيص والتقييد والجمع العرفي" مرتكزاً رئيساً في تعليقاته الموزعة على الكتب الأربعة؛ لتلافي إسقاط الأخبار أو اتهامها بالاضطراب. وكان ينطلق في ذلك من المبدأ الأصولي المستقر: **«إن إعمال الدليلين أولى من إهمالهما، والجمع العرفي متى ما أمكن فهو مقدم على الطرح أو الترجيح السندي»**(١).

ولبيان تطبيقات هذه القواعد الدلالية في حواشي الغفاري، ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة محاور تحليلية:

أولاً: التخصيص والتقييد بالقرائن النصية المنفصلة

يتحقق "التخصيص" أو "التقييد" عندما يَرِد نصٌّ عام أو مطلق في جامع حديثي (كـ الكافي أو التهذيب)، بينما يَرِد نصٌّ آخر خاص أو مقيد في جامع آخر (كـ الفقيه أو الاستبصار)؛ فيكون النص الثاني قرينةً منفصلة كاشفة عن تحديد المراد الجدي من النص الأول.وفي حواشي الغفاري النقدية، نجد تتبعاً دقيقاً لهذه القرائن المنفصلة؛ فعندما يمر برواية تتضمن حكماً عاماً يُوهم الوجوب المطلق أو الحرمة الكلية في أبواب العبادات والمعاملات، لا يتسرع في إفتار الفتوى بناءً على إطلاق الرواية، بل يضم إليها الأخبار المنفصلة الواردة في الأبواب المجاورة.ومثال ذلك: تعليقه على روايات أبواب "السهو والشك في الصلاة" و"الطهور"؛ حيث يورد الكليني أو الطوسي نصاً يطلق البطلان عند الشك في عدد الركعات، فيستدعي الغفاري في الهامش رواية أخرى منفصلة تخصص هذا البطلان بصلاة الفريضة ثنائية أو ثلاثية الركعات، وتستثني الرباعيات بعد إكمال السجدتين. ويؤكد الغفاري أن الخبر الثاني يُعدّ **"قرينة نصية منفصلة مخصصة"**، تجعل العام الصادر أولاً ينعقد مراده الجدي على المساحة المخصصة دون غيرها(٢).

---

(١) كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، محمّد كاظم، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤٠٩هـ، ص ٤٤٠ – ٤٤٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، ج ١، ص ١٨٥ – ١٩٠ (حواشي أبواب السهو والشك).

ثانياً: صناعة "الجمع العرفي" وتوجيه الأوامر والنواهي المتعارضة

تتجسد "صناعة الجمع العرفي" في قدرة المحقق على التوفيق بين حديثين يبدو بينهما التضاد، وذلك عبر رفع أحدهما من مستوى الدلالة "التكليفية الإلزامية" إلى مستوى "الدلالة الندبية أو الإرشادية" بناءً على الشاهد المنفصل.

وقد أظهر الغفاري براعة فائقة في هذا المضمار عبر تعليقاته على كتاب من لا يحضره الفقيه والتهذيب؛ حيث يكثر ورود أحاديث بلسان الأمر (افعل) في مقابل أحاديث أخرى بلسان الرخصة أو الترك:

١. **في باب الأوامر:** إذا ورد أمرٌ بفعل شيء (كالغسل لبعض الليالي الشريفة أو القنوت) وورد حديث منفصل يدل على أن المعصوم (عليه السلام) أو أصحابه تركوا ذلك الفعل من غير عذر، يستشهد الغفاري بالحديث الثاني كقرينة منفصلة تُحول الأمر من "الوجوب" إلى **"الاستحباب المؤكد"**(١).

٢. **في باب النواهي:** إذا ورد نهيٌ عن صنيع معين (ككره بعض التصرفات في الصلاة أو البيع) وورد حديث آخر يثبت الفعل أو يرفع الحرج، يُعمل الغفاري القرينة المنفصلة ليحمل النهي الأول على **"الكراهة أو التنزيه"** لا على "الحرمة الشرعية"(٢).

وبهذا الصنيع، يحافظ الغفاري على حجية كلا النصين، ويمنع الشحناء الدلالية بين المتون.

ثالثاً: رفع التضارب الموهوم بالتمييز بين الأحكام التكليفية والإرشادية

من الدقائق المعرفية التي اعتمد عليها الغفاري في التوفيق بين الأحاديث استحضار طبيعة الحكم الوارد في المتن؛ فليست كل الأوامر والنواهي الصادرة عن النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) أحكاماً تشريعية مولية (تكليفية)، بل إن جزءاً منها صدر بلسان **"الإرشاد والوعظ والنصيحة الطبية أو الاجتماعية"**.

وقد أعمل الغفاري هذا التميز بوصفه قرينة منفصلة لرفع مشكلات بعض الأحاديث الواردة في الأطعمة، والأشربة، والطب، والآداب الشخصية في الكافي والفقيه. فعندما يلتقي بروايتين تنهى إحداهما عن أكل مادة معينة أو ترك هيئة محددة بينما تجيزها الأخرى، يبين الغفاري في حواشيه أن النهي في الرواية الأولى ليس نهياً تشريعياً يترتب عليه الإثم والحرَم، وإنما هو **"إرشادٌ إلى دفع الضرر البدني أو النظافة"**، أو نصيحةٌ راعت طبائع بعض الناس دون بعض(٣)وبناءً على هذه القرينة المنفصلة، يزول التضارب الموهوم بين النصين؛ لأن النص الناهي ينصرف إلى الإرشاد والتوجيه، بينما النص المجيز ينصرف إلى التخليص والترخيص التشريعي الأصلي(٤).

---

(١) المصدر نفسه، جـ ١، ص ٢٢٠ – ٢٢٤ (حواشي أبواب نوافل الصلاة والأغسال المسنونة).

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٩٠هـ، جـ ٢، ص ١٠٥ – ١١٠ (الهامش).

(٣) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، جـ ٦، ص ٣١٠ – ٣١٥ (حواشي كتاب الأطعمة والأشربة).

(٤) حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ، ص ١٢٥ – ١٢٩.

المطلب الثالث: مراعاة ظروف الصدور (مقام التقية والتنزيل) واستحضار البيئة التاريخية للحديث عند الغفاري

يتعدى التحليل الحديثي المحكم حدودَ القراءة النصية المجردة ليصل إلى استحضار "الظرف التاريخي والسياسي" الذي تحركت في فضائه حركة الأئمة (عليهم السلام)؛ فالنص الروائي ليس وثيقةً معلقة خارج الزمن، بل هو خطابات تفاعلية وُلدت في إطار تحولات سياسية واجتماعية معقدة، شملت ضغوط السلطتين الأموية والعباسية، وتعدد المذاهب الفقهية السلطانية المجاورة، وتفاوت البيئات العلمية بين المدينة والكوفة وقم.

وقد نبه أصوليو الإمامية وعلماء الدراية إلى أن كثيراً من الشحناء الدلالية والتعارض الظاهري بين الأحاديث إنما يرتفع بفك الشفرة التاريخية للنص، وتحديد "جهة الصدور"؛ أي التمييز بين ما صدر لبيان الحكم الواقعي الكلي، وما صدر لمصلحة "التقية" وصيانة دماء الجماعة، أو ما جاء في مقام "التنزيل والإدارة الولائية"[١].وقد تجسدت هذه الرؤية الاستبصارية عند المحقق الشيخ علي أكبر الغفاري (رحمه الله) في تعليقاته على الكتب الأربعة؛ إذ جعل من "استحضار البيئة التاريخية ومقامات الصدور" قرينةً منفصلة حاسمة ترفع الغموض عن الأحاديث المشكلة، وتقدم تفسيراً علمياً متماسكاً لاختلاف لسان الأخبار.

ولعرض آليات هذا المنهج التطبيقي عند الغفاري، يتناول هذا المطلب ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً: استحضار البيئة التاريخية والظروف السياسية لعصر الصدور

يرى المحقق الغفاري أن فهم الرواية الفقهية أو العقائدية يتطلب معرفة "الجغرافيا التاريخية" للحدث الروائي؛ إذ كانت الحواضر العلمية تعيش تمايزاً في النظرة والتطبيق. فالكوفة بظروفها السياسية الحذرة وصراعها مع المذاهب القياسية اختلفت عن المدينة المنورة ببيئتها الأثرية، وعن قم بتشددها الروائي.

وفي حواشيه على الكافي ومن لا يحضره الفقيه، يفسر الغفاري التباين في لسان بعض الأحاديث بإرجاعه إلى العصر الذي عاشه الإمام؛ فروايات الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام) صدرت في مرحلة انفراج سياسي نسبي بين الدولة الأموية والعباسية تسمح ببيان "المحكمات والأحكام الكلية"، في حين صدرت روايات الإمامين الكاظم والجواد (عليهما السلام) في ظروف رقابة عباسية صارمة وملاحقة أمنية شديدة[٢].

فعندما يمر الغفاري برواية عن الإمام الكاظم (عليه السلام) فيها تشديدٌ أو ترخيصٌ يباين الصريح المأثور عن الصادق، يعلل ذلك في الهامش بـ **"القرينة التاريخية للظرف السياسي"**؛ مبنياً أن النص الثاني صُمم لحماية الراوي والسائل في بيئة عباسية محفوفة بالمخاطر، ولا يصح قراءته بمعزل عن تلك الظروف[٣].

---

(١) أصول الفقه، المظفر، محمّد رضا، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ، جـ ٢، ص ٢١٨ – ٢٢٣؛ دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، الصدر، السيّد محمّد باقر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٤هـ، جـ ٢، ص ٣٢٥ – ٣٣٠.

(٢) الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش، جـ ١، ص ١٦ – ٢٠ (مقدمة المحقق).

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ ٢، ص ١١٠ – ١١٥.

ثانياً: مقام "التقية" بوصفه قرينة منفصلة كاشفة عن جهة الصدور

تُعد "التقية" في الفهم الأصولي إحدى القواعد الرئيسة لتفسير اختلاف الروايات؛ إذ تعني أن النص صدر وفق مرادٍ استعمالي ظاهري يوافق فتاوى المذاهب العامة أو رغبة السلطة، دون أن يمثل "الإرادة الجدية الواقعية" للشارع[١].

وقد أبدع الغفاري في حواشيه على تهذيب الأحكام والاستبصار في تطبيق قاعدة العرض على فتاوى العامة بوصفها "**قرينة منفصلة كاشفة عن التقية**"؛ فكان لا يكتفي بادعاء التقية كحل أسهل، بل يمارس "تحقيقاً مقارناً":

١. يدرس نص الحديث المشكل الذي يخالف المشهور الإمامي.

٢. يرجع إلى مدونات الفقه السني المعاصر لزمان الصدور (كفقه أبي حنيفة في الكوفة، أو مالك في المدينة، أو الشافعي).

٣. فإذا وجد أن الخبر المشكل يوافق تماماً الفتوى المشهورة لفقيه السلطة في تلك البقعة، جزم الغفاري بأن الخبر صادرٌ بداعي "التقية"، محققاً بذلك الشاهد التاريخي والمنهجي للحمل على التقية[٢]وبذلك يُبقي الغفاري على احترام النص وحفظه في المدونات، مع سلب حجية إرادته الجدية في مقام الفتوى والاستنباط.

ثالثاً: التمييز بين مقام التشريع الكلي ومقام التنزيل والإدارة الولائية

من التلبيسات الدلالية التي وقع فيها بعض الشراح خلطهم بين النص الصادر بلسان "التشريع الإلهي الخالد" الموجه لعامة المكلفين في كل زمان، وبين النص الصادر بلسان "التنزيل والإدارة السياسية والولائية" (الأحكام الولائية) التي أصدرها النبي (صلى الله عليه وآله) أو الإمام (عليه السلام) بوصفه حَاكماً ورئيساً للمجتمع الإسلامي لمواجهة ظرف طارئ[٣].وقد وظف الغفاري هذه التفرقة المقاماتية في تعليقاته على أبواب "المكاسب"، "الجهاد"، و"الخراج والأراضي" في الكافي والفقيه. فعندما يلتقي بروايات تنهى عن بيع أراضٍ معينة أو تسعير سلع محددة في مقابل روايات تجيز ذلك مطلقاً، ينبه الغفاري إلى أن النهي الوارد لم يكن حكماً شرعياً ثابتاً إلى يوم القيامة، وإنما كان "**تدبيراً ولائياً وإدارياً مؤقتاً**" أصدره المعصوم لمراعاة مصلحة المسلمين في تلك الأزمة المحددة[٤]وبناءً على هذه القرينة المقاماتية المنفصلة، يزول التعارض بين الروايتين؛ إذ يُحمل الخبر الأول على الحكم الولائي الظرفي، بينما يُحمل الخبر الثاني على الأصل التشريعي المستمر.

---

(١) كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، محمّد كاظم، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤٠٩هـ، ص ٤٤٢ – ٤٤٦.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٩٠هـ، ج ٣، ص ١٥٠ – ١٥٥ (الهامش)؛ الاستبصار، الطوسي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٥ – ٩٩.

(٣) اقتصادنا، الصدر، السيّد محمّد باقر، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط١٤، ١٤٠٢هـ، ص ٣٨٠ – ٣٨٥ (مبحث الأحكام الولائية وتدابير أولي الأمر).

(٤) الكافي، الكليني، مصدر سابق، ج ٥، ص ٢٦٠ – ٢٦٤ (حواشي كتاب المعيشة والمكاسب).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آله الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وبعد؛ فقد طافت هذه الدراسة في أفقٍ المعرفي تطلّع إلى استكشاف التكامل المنهجي بين القواعد النظرية لعلوم الحديث والدراية والأصول، وبين ممارساتها التطبيقية في التراث الروائي الشريف، وذلك من خلال تسليط الضوء على جهد علمي تحقيقي بارز أثرى المكتبة الإسلامية المعاصرة، والمتمثل في تعليقات المحقق العلامة الشيخ **علي أكبر الغفاري (رحمه الله)** على "الكتب الأربعة" (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، والاستبصار).لقد أثبت البحث عبر مباحثه ومطالبه أن التعامل مع "مشكل الحديث" ودفع الشبهات والتعارض الظاهري عن متونه وأسانيده لا يمكن أن ينجح باقتصار الباحث على المعاني المعجمية السطحية أو النظرة الاجتزائية للمفردات. بل إن الرواية الشريفة كائنٌ دلالي مركب يتخلق في أحضان بيئة حافلة بـ "**القرائن المتصلة**" (اللفظية، الحالية، والسندية)، ومحكومٌ بـ "**القرائن المنفصلة**" (القرآن، السنة المحكمة، الأصول العقلية، وظروف التقية والتاريخ). وقد أظهر المحقق الغفاري حسّاً نقدياً ودرائياً فريداً؛ إذ أخرج هذه القرائن من حيز التأصيل النظري في كتب الأصول إلى ساحة المحاكمة الميدانية للمتون المخطوطة والمطبوعة.

أولاً: نتائج البحث

انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج العلمية والمحورية، يُمكن إيجازها في النقاط الآتية:

١. **الربط بين بنيوية النص وجهة الصدور**: أظهرت الدراسة أن "القرائن المتصلة" هي المسؤول الأساس عن تشكيل "الظهور المنجز" للنص منذ لحظة صدوره الأولى، وأن التسرع في إثبات التعارض غالباً ما ينبع من اقتطاع النص عن سياقه اللفظي أو إغفال شواهد السند والمقام.

٢. **الجمع العرفي مقدم على إسقاط الحديث:** كشفت تعليقات الغفاري عن التزامٍ صارم بالقاعدة الأصولية الذهبية: «الجمع مهما أمكن أولى من الطرح»؛ إذ وظف أدوات التخصيص، والتقييد، وحمل الأوامر على الاستحباب والنواهي على الكراهة، لمنع رمي الأحاديث بالبطلان، والحفاظ على حجية التراث الروائي.

٣. **التشخيص الميداني لآفة التصحيف والسقط:** أثبت البحث أن جزءاً غير يسير مما يُعدّ "مشكلاً" في الحديث لا يعود إلى أصل الصدور عن المعصوم (عليه السلام)، بل هو وليد عوارض نساخ المخطوطات من سقطٍ، أو تحريفٍ، أو إدماجٍ لشروح الهوامش في صلب المتن. وقد استطاع الغفاري استرجاع الأصالة المعنوية للمتون بفضل خبرته بالرسم المخطوط ومقابلة النسخ.

٤. **استحضار التاريخ والتقية كشرط تفكيك للإشكال:** بيّنت الدراسة أن الاعتماد على "القرائن المنفصلة التاريخية"—المتمثلة في معرفة مقتضيات التقية، وفتاوى العامة المجاورة لعصر الصدور، والتمييز بين مقام التشريع الكلي والأحكام الولائية الظرفية—يُمثل المفتاح المنهجي الأعظم لرفع التضارب بين الروايات.

٥. **شخصية الغفاري بين النقد والتحقيق:** أثبت البحث أن المحقق الغفاري لم يكن مجرد ضابطٍ شكلي للنصوص أو جامعٍ للنسخ، بل كان "**محدثاً نقّاداً وفقيهاً درائياً**" استثمر علوم الرجال والأصول واللسانيات في حواشيه لإحياء النص الروائي وتنقيتها من العثرات.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج التي خَرَجت بها الدراسة، يُوصي الباحث بما يلي:

١. **العناية بحواشي المحققين المعاصرين:** إفراد حواشي وتنزيلات أساطين التحقيق المعاصرين (كـ الشيخ المحمودي، والشيخ الشوشتري، والسيد الزنجاني) بدراسات أكاديمية مقارنة؛ لتأصيل المناهج التطبيقية الحديثية لديهم.

٢. **تطوير مناهج نقد المتن في الجامعات:** إعادة صياغة مفردات مادة "دراية الحديث" و"مشكل الحديث" في أقسام العلوم الإسلامية بالجامعات، عبر تحويلها من قواعد نظرية مجردة إلى ورش عمل تطبيقية تعتمد على فحص النصوص المخطوطة وحواشي الكتب الحديثية.

٣. **تأسيس معجم تحليلي لمشكلات الحديث:** وضع مشروع معجمي يستوعب الأحاديث التي وُصمت بالإشكال في الكتب الأربعة مع دراسة الحلول والتوجيهات الدراية التي قدمها أعلام المدرسة الإمامية عبر العصور.

٤. **تجميع حواشي الغفاري وإفرادها:** التوصية للمؤسسات الحديثية والأكاديمية بتجميع تعليقات الشيخ علي أكبر الغفاري الموزعة على الكتب الأربعة وأمهات كتب الصدوق، وتبويبها في كتابٍ مستقل تحت عنوان: (الفوائد الدرائية والنقدية في تعليقات المحقق الغفاري)؛ تسهيلاً لانتفاع الباحثين والفقهاء بها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب الحديث الشريف وجوامعه المسندة

١. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: الطوسي، محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط١، ١٣٩٠هـ.

٢. تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق وتصحيح: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم: ط١، ١٤٠٩هـ.

٤. الكافي: الكليني، محمّد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥ش.

٥. معاني الأخبار: الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٣٦١ش.

٦. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ.

٧. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة: الطوسي، محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٩٠هـ.

ثالثاً: كتب أصول الفقه والدراية والقواعد

٨. أصول الفقه: المظفر، محمّد رضا (ت ١٣٨٣هـ)، قم: منشورات إشارات، ط٤، ١٤٣٠هـ.

٩. اقتصادنا (دراسة في الأحكام الولائية والسياسة الاقتصادية): الصدر، السيّد محمّد باقر (ت ١٤٠٠هـ)، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط١٤، ١٤٠٢هـ.

١٠.دراسات في علم الدرّاية (شرح بداية الدرّاية): الصدر، السيّد حسن (ت ١٣٥٤هـ)، نجف الأشرف: مطبعة الغري، ١٣٨٥هـ.

١١.دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة): الصدر، السيّد محمّد باقر (ت ١٤٠٠هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٨، ١٤٢٤هـ.

١٢.كفاية الأصول: الآخوند الخراساني، محمّد كاظم (ت ١٣٢٩هـ)، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٣.مقباس الهداية في علم الدراية: المامقاني، عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: محمّد رضا المامقاني، قم: مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤١١هـ.

رابعاً: المعاجم والكتب اللغوية

١٤.معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ.

خامساً: كتب التراجم والرجال والفهارس

١٥.تراجم الرجال والمعاصرين: الأعرجي، محمّد حسام، قم: دار التراث، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٦.الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الطهراني، آقا بزرگ (ت ١٣٨٩هـ)، بيروت: دار الأضواء، ط٣، ١٩٨٣م.

سادساً: المجلات والمقالات والأطاريح الأكاديمية المعاصرة

١٧.حياة المحقق الغفاري وخدماته للحديث الشريف (دراسة توثيقية): هيئة التحقيق، مجلة تراثنا، قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد ٨٠، ١٤٢٥هـ.

١٨.أثر القرائن السياقية في رفع التعارض الظاهري بين الأحاديث (دراسة أصولية تطبيقية): أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد: كلية العلوم الإسلامية – جامعة بغداد، ٢٠٢١م.

١٩.منهج التحقيق ونقد المتن عند المحقق الغفاري في حواشي الكافي: بحث محكّم، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، المجلد ١٢، العدد ٣٤، ٢٠٢٣م.